المدى http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com العدد (1752) السنة السابعة - الأربعاء (24) آذار 2010

بغياب صفيه.. السهيل وميسون الدملوجي وأزهار الشيخلي

نساء في الائتلاف الوطني والتحالف الكردستاني يحصلن على أعلى الاصوات

اصوات نسائية

بغداد / المدى

تشير نتائج ٩٥ بالمائة من اصوات الناخبين في عموم العراق الى حصول بعض النساء على اصوات متميزة فاقت عدداً كبيراً من الرجال والسياسيين البارزين. وتظهر نتائج افضل عشر مرشحات ان النساء في الائتلاف الوطني والتحالف الكردستاني هن الاكثر حصولا على الاصوات.

وتتصدر النائبة مها الدوري عن كتلة الاحرار في التيار الصدري المنضوي في الائتلاف الوطني قوائم النساء بحصولها على ٢٩ الفا و٤٨٢ صوتا في دائرة بغداد الانتخابية ، تليها المرشحة عن التحالف الكردستاني برى زاد محمد عن دائرة دهوك الانتخابية بحصولها على ٢١ الفا و٢٨٧ صوتا.

وحلت المرشحة عن التحالف الكردستاني شلير عزيز عن دائرة اربيل الانتخابية بالمرتبة الثالثة بحصولها على ١٧ الفا و٣٤٠ صوتا ، فيما جاءت مرشحة كتلة الاحرار في التيار الصدري جليلة عبد الزهرة عن دائرة ميسان الانتخابية بالمرتبة الرابعة بحصولها على ١٥ الفا و٢٠٨ اصوات.

واحتلت المركز الخامس مرشحة كتلة الاحرار ايضا لقاء آل ياسين عن دائرة النجف الانتخابية بحصولها على ١٤ الفا و٩٥٤ صوتا.

وسيطرت نساء التحالف الكردستاني على المراكز المتبقية ، اذ حصلت فيان دخيل سعيد في دائرة نينوى على ١٤ الفا و٩٩٢ صوتا.

وجاءت بالمركز السابع نسرين انور مرشحة التحالف الكردستاني عن دائرة اربيل الانتخابية بحصولها على ١٤ الفا و٩٧ صوتا ، فيما احتلت المركز الثامن لانة محمد بحصولها على ١٣ الفا و٥١٤ صوتا وهي مرشحة التحالف الكردستاني عن محافظة نينوى.

وجاءت بالمركز التاسع زين نوري اسماعيل عن التحالف الكردستاني بحصولها على ١٣ الفا و٦٨ صوتا عن دائرة اربيل الانتخابية ، بينما احتلت جولة حاجي مرشحة التحالف الكردستاني عن محافظة دهوك المركز العاشر بحصولها على ١١ الفا و٨٦١ صوتا.

ويلاحظ اقتصار قائمة النساء على مرشحات الائتلاف الوطني العراقي وبالتحديد مرشحات كتلة الاحرار التابعة للتيار الصدري وقائمة التحالف الكردستاني.

وخلت القائمة من مرشحات عن القائمة العراقية وائتلاف دولة القانون.

يذكر ان اية امرأة لم تكن على رأس المرشحين في القوائم الانتخابية في جميع المحافظات ، كما ان هناك نساء احتللن ترتيبا متأخرا.

ففي نينوى بدأ تسلسل النساء في القائمة العراقية من ٤٧ الى ٦٢ بعد ان احتل التسلسل من واحد الى ٤٦ ذكور.

يذكر ان النساء مخصص لهن ٨٢ مقعدا بحسب نظام الكوتا الذي يفرض ان تكون النساء ربع عدد البرلمان.

كما يلاحظ خلو قائمة النساء الفائزات بالمراتب العشر الاولى ، من نساء كان لهن دور كبير في السنوات السابقة والبرلمان مثل صفية السهيل وميسون الدملوجي ووزيرة المرأة السابقة ازهار الشيخلي ورند الرحيم وجنان العبيدي وغيرهن. وكانت ١٧٩٨ امرأة تنافسن على ٨٢ مقعدا في البرلمان ضمن ٦١٧٢ مرشحا.

فيما وصفت نائبات في البرلمان، الكثرة الملحوظة من النساء المرشحات للانتخابات دليل على وعي المرأة العراقية ونضجها السياسي بعد تجارب خاضتها كناخبة ومرشحة منذ عام ٢٠٠٣، وأعربن عن أملهن في ان يكون الصوت النسائي في البرلمان القادم فاعلا ومؤثرا في العملية السياسية والتشريعية.

النائبة المستقلة صفية السهيل قالت: ان "مشاركة عدد كبير من المرشحات في البرلمان القادم هو ظاهرة صحية جدا تستحق الثناء، ليس فقط لدور المرأة، وإنما لدور القوى السياسية التي تعتمد على وجود نساء بأعداد كبيرة". مؤكدة ان هذه الظاهرة "تعزز الفهم الحقيقي للمجتمع والقوى السياسية لدور المرأة في بناء المؤسسات العراقية وعلى رأسها السلطة التشريعية".

وأعربت السهيل عن أملها في ان يكون للنائبات في البرلمان القادم "كتلة نسوية" قالت انه "سبق وان شكلناها في مجلس النواب الحالي، من دون ان نوفق في تعزيز عملها، بسبب عدة تحديات". موضحة ان هذه التحديات "لم تكن تحديات العمل المشترك، إنما التحديات العامة للبلاد، والتشنجات التي أوجدت أولويات تتعلق بالاتفاقية الأمنية وتحديات العملية السياسية التي جعلت الملف الإنساني درجة ثانية وليس أولى". وأردفت "وعليه أتمنى ان تكون القوى النسوية داخل البرلمان قادرة على تعزيز العمل النسوي داخل البرلمان من خلال تعجيل مجموعة من القوانين التي تعزز دور المرأة في المجتمع والدولة".

ولم يختلف رأي النائبة عن الائتلاف الوطني إيمان الاسدي عن النائبة السهيل، ورأت في "المشاركة النسوية العالية في البرلمان القادم نضوجا ووعيا سياسيا ومجتمعيا" وبأن "الثقة بالعنصر النسوي بداية للثقافة السياسية في المجتمع، في إمكانية المرأة لتبوؤ مناصب عليا كالبرلمان".

وأضافت ان "التجربة التي عاشتها المرأة العراقية في الجمعية الوطنية ومجلس النواب أثبتت قدرة المرأة على ان تتبوأ هكذا مقاعد وتكون امرأة معطاء".

أما النائبة عن التحالف الكردستاني آلاء الطالباني فقالت ان "الدعم القوي أو الأساس في وجود عدد جيد أو لا بأس به من النساء في القوائم والكتل المتنافسة في الانتخابات هو نتيجة وجود النسبة المثبتة في الدستور لتمثيل المرأة في مجلس النواب، أي الكوتا".

وأشارت الطالباني إلى ان "صعود مجموعة من البرلمانيات الناجحات أعطى انطباعا جيدا للشارع العراقي، وحتى للسياسيين أنفسهم بان تضم قوائمهم نساء، فضلا عن وجود نوع من الوعي لدى الناخب والشارع العراقي بضرورة ان توجد المرأة في حلبة التنافس الانتخابي وإعطائها الثقة والصوت للترشيح للمجلس القادم". وأعربت الطالباني عن أملها في ان "لا ينسى البرلمان القادم الجانب النسوي والدفاع عن حقوقها، وان يعمل على إنصافها من خلال تشريع القوانين في مجلس النواب".

صعود التيار الصدري في الانتخابات قد يعيد حسابات الخريطة السياسية

بغداد (رويترز)

تظهر النتائج الاولية للانتخابات أن الائتلاف الوطني العراقي ويمثل الصدريون الفصيل الرئيسي فيه حل في المرتبة الثالثة على مستوى العراق.

لكن الصدريين حصلوا حتى الان على حوالي اكثر من ٥٠في المئة من اجمالي أصوات الائتلاف الوطني العراقي الذي يضم المجلس الاسلامي العراقي وحزب الفضيلة وحزب الدعوة فرع العراق وشخصيات وكيانات سياسية عدة.

ويمثل صعود الصدريين تحديا لمنافسيهم اوحلفائهم أيضا.

وقال جوست هيلترمان وهو محلل في مجموعة الازمات الدولية «أظهر الصدريون مجددا أنه لا يجب أبدا أن يكونوا خارج الحسابات. تشير قوتهم الانتخابية الى تحرك مستمر لكنه تدريجي للغاية للمنفيين السابقين بعيدا عن الحكم.»

ويقدر الصدريون أن بامكانهم الفوز بما يتراوح بين ٣٨ و٤٠ مقعدا في البرلمان من بين نحو ٧٢ أو ٧٣ مقعدا للائتلاف الوطني العراقي. وقدر المحلل ريدار فيسر أن المجلس الاعلى الاسلامي العراقي سيفوز بعدد مقاعد يتراوح بين ١٥ و١٧ أي نصف ما حصل عليه في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥.

وأضاف:»الدلالة الرئيسة لصعود الصدريين مرة أخرى هو أنه يغير التوازن الداخلي للقوة بين الاسلاميين.

ونجح الصدريون في الاستفادة من تضاؤل نفوذ بعض الاحزاب الدينية وخصوصا المجلس الاعلى الاسلامي العراقي والذي سببه فراغ في القيادة بعد وفاة السيد عبد العزيز الحكيم العام الماضي.

ويلقي نجاح الصدريين الضوء على تآكل الدعم الذي يحظى به ايضا المجلس الاعلى الاسلامي العراقي بالاضافة الى الخطوات الواسعة التي خطاها الصدريون بصفتهم فصيلا سياسيا الى جانب حملتهم الانتخابية الاكثر تنظيما بكثير عما كانت عليه في انتخابات المحافظات العراقية العام الماضي.

وقال فيسر «لم يتمكن المجلس الاعلى الاسلامي العراقي من اعادة تنظيم صفوفه (بعد وفاة الحكيم) والمنافسة بمرشحين يحظون بإعجاب الناخبين العراقيين.»

وقد يصبح أداء الصدريين القوي في الانتخابات التي تبنوا فيها رسالة قومية تدعو للتغيير تحديا كبيرا أمام رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الذي يطمح الى الفوز بفترة ثانية في رئاسة الوزراء.

وكان المالكي والصدريون والمجلس الاعلى الاسلامي العراقي حلفاء في يوم من الايام في أكبر كتلة برلمانية لكن المالكي شن في ٢٠٠٨ حملة على ميليشيا جيش المهدي التابعة للتيار الصدري والتي كانت تسيطر في وقت من الاوقات على أجزاء من جنوب العراق وبغداد.

وقال حاكم الزاملي وهو مرشح في الانتخابات وعضو في الكتلة الصدرية «سوف يكون وجودنا قويا في البرلمان. سيكون تأثيرنا واضحا على تشكيل الحكومة القادمة.»

وتستمد الحركة الصدرية دعمها أساسا من الشيعة الفقراء في جنوب العراق المنتج للنفط والمناطق الحضرية المحرومة مثل مدينة الصدر في بغداد والتي تستمد اسمها من ايه الله العظمى محمد صادق الصدر والد مقتدى الصدر والذي استشهد عام ١٩٩٩ لمعارضته صدام.

وقال المحلل السياسي العراقي ابراهيم الصميدعي «الصدريون يخاطبون قاعدة ثابتة للفقراء والمحرومين وهم مربوطون بقدسية لعائلة الصدر وهذا كان من الاسباب المهمة لحصولهم على هذه النتائج المتقدمة.» وفضل الصدريون العملية السياسية على الصراع المسلح وخفف جناحهم السياسي من خطابه الديني ووضع نفسه في صورة أقل طائفية وجعل رسالته تخاطب الحاجات الاساسية للناخبين مثل الامن والوظائف والخدمات. ويحقق ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه المالكي والقائمة العراقية التي يتزعمها اياد علاوي نتائج متقاربة في السباق الانتخابي ومن غير المتوقع أن يحصل أحدهما على أغلبية كاملة. وسيضطر المالكي وعلاوي الى السعي للدخول في تحالفات سياسية لتشكيل حكومة.

ومن غير المرجح تشكيل اتحاد بين المالكي وعلاوي ما سيجعل من المهم بشكل أكبر أن يحاول كل معسكر خطب ود ائتلافات أخرى فائزة مثل الائتلاف الوطني العراقي والاكراد.

ويجري علاوي محادثات مع التحالف الكردستاني والمجلس الاعلى الاسلامي العراقي والصدريين. وحتى قبل اعلان النتائج الكاملة للانتخابات. يقول مراقبون ان الائتلاف الوطني العراقي قد ينقسم اذا دعم المجلس الاعلى الاسلامي العراقي المالكي.

وقال دبلوماسي غربي «قد يبرم المجلس الاعلى الاسلامي العراقي اتفاقا مع المالكي أو علاوي. ويراود الصدريون على الجانب الاخر شعوراً مختلفاً بعض الشيء.»

وذكر سياسي كبير في حزب الدعوة الذي يتزعمه المالكي أن السيناريو الممكن لكن الاقل ترجيحا هو أن تحاول دولة القانون ان تقدم مرشحا اخر لرئاسة الوزراء في محاولة لكسب دعم الصدريين.

وأضاف «الصدريون غير مستعدين للتفاوض معنا. وللخروج من هذا الموقف من الممكن أن نغير مرشحنا لمنصب رئيس الوزراء لكن بصراحة ليس لدينا أي أسماء أخرى.»

ظاهرة أفرزتها الانتخابات الأخيرة

أكثر من ناطق رسمي باسم القائمة السياسية

المطلوب ناطق واحد

بغداد / المدى

تضاربت وتباينت التصريحات بين اعضاء القائمة اوالكتلة السياسية الواحدة حول تحالفاتها في تشكيل الحكومة المقبلة، الامر الذي رفضه سياسيون معتبرون اياه بانه سيؤثر سلبا على التحالفات والعلاقات بين القوائم وربما على العملية السياسية برمتها. ودعا عضو ائتلاف دولة القانون عبد الهادي الحساني الى ضرورة توحد الموقف تجاه الائتلافات. وقال الحساني لـ (الوكالة الاخبارية الاسبوعية ان «مسألة توحيد التصريحات بين الشخصيات السياسية المنضوية في كتلة واحدة هو امر ضروري في العملية السياسية». واضاف ان «بعض الشخصيات لهم اراء معينة ولكن يجب ان لاتخرج عن نطاق المشروع الاكبر وهو المشروع الوطني» . وتابع : ان» لكل كتلة او ائتلاف برنامجا خاصا به وعلى اعضائه ان يطلقوا تصريحاتهم وفق هذا البرنامج وليس بناء على مواقفهم الشخصية» على حد تعبيره . وطالب الحساني الكتل السياسية بان تضع ضوابط لاعضائها في ان تحدد تصريحاتها فيما اذا كان يعبر عن راي الكتلة او الشخص نفسه حتى لاينعكس سلبا على العلاقات مع الكتل الاخرى.

واشار الحساني الى ان «مرحلة ماقبل وبعد الانتخابات شهدت عملية تناقض في الانباء بين اعضاء القائمة الواحدة بشكل ملفت للنظر وهذا الامر تتحمله القائمة نفسها» على حد قوله.

من جهته قال عضو الائتلاف الوطني العراقي محمد ناجي: ان على الشخصيات السياسية التي تطلق تصريحاتها من خلال وسائل الاعلام ان تحدد موقفها فيما اذا كان تصريحها يمثل رايها الشخصي او الكتلة التي تنتمي اليها . واوضح ناجي ان «المرحلة الحالية هي مرحلة حرجة وبحاجة الى موقف موحد من قبل الكتل السياسية من اجل رسم الصورة المستقبلية للعملية السياسية المقبلة وان مسألة التضارب في التصريحات ستؤثر على العملية السياسية وعلى العلاقة بين القوائم التي ربما ستتحالف مستقبلا «.

وتابع : ان هذا الامر برز بشكل قوي من خلال اعضاء القائمة العراقية الذين وضعوا اكثر من ناطق اعلامي باسمهم مثل (ميسون الدملوجي وجمال البطيخ وحيدر الملا) وهذا الامر بطبيعة الحال سيعود بالاثر السلبي على القائمة نفسها لان الاراء دائما ما تختلف بين الحين والاخر.وكان العديد من الناطقين باسم الكتل السياسية قد اطلقوا تصريحات مختلفة حول تحالف كتلهم مع كتل اخرى في الوقت الذي نفت فيه اطراف اخرى في الكتل السياسية نفسها هذه التصريحات وبغض النظر عن من سيشكل الحكومة ،فقد رأى البعض من السياسيين ان الحكومة المقبلة ستكون مكملة لسياسات الحكومة التي قبلها ولم يعد هناك ما يسمى لكل رئيس رؤيته وبرامجه ، فيما اعرب آخرون ان اهم شيء سيتحقق في المستقبل المنظور هو محاولات الحكومة المقبلة التخلص من هيمنة الاحزاب الدينية. ويعقدون امالا كبيرة على ادارتها عراق ما بعد الانتخابات. النائب عن القائمة العراقية عدنان الدنبوس راى بان التغيرات التي حصلت داخل الكتل النيابية او الانتخابية والعملية السياسية هي متغيرات كبيرة وكثيرة جدا. وقال الدنبوس لوكالة الصحافة المستقلة «كان البرلمان السابق والحكومة السابقة والوزارات جميعها هي عبارة عن مؤسسات تسيطر عليها جهات اسلامية وفق نظام المحاصصة ، الان تحولت الى منافسة ما بين العلمانيين والاسلاميين وهذا ما يجعل العملية السياسية اكثر هدوءا واكثر مقبولية لدى الشارع العراقي» . واضاف عدنان الدنبوس ان «المستقبل وخاصة خلال الـ٦ اشهر الاولى من عمر الحكومة القادمة سيشهد انفراجا سياسيا وامنيا واقتصاديا وحتى اقليميا ودوليا». وأوضح انه «الوزارات القادمة ستكون وزارات اكثر فعالية من السابقة لان السابقة وزعت محاصصة ١٠٠٪ ، ولهذا سترشح الكتل النيابية الجديدة الوزراء اصحاب الكفاءات، وكذلك البرلمان والحال بالنسبة لاجهزة الدولة الرقابية سواء أكانت نيابية أم رئاسية ستقوم بعملها بشكل افضل نتيجة زوال التاثيرات الحزبية والدينية وما شاكلها»

اما بشان الملفات المؤجلة من البرلمان السابق قال الدنبوس «بتقديري ان البرلمان القادم سيحسم اغلب القضايا العالقة وبخاصة قضية قانون النفط وقانون الاحزاب وقضية كركوك والقضايا المتنازع عليها ، وستحسم لان لديه المتسع من الوقت ولديه الارادة ولديه ايضا التوازن وليس كالبرلمان السابق الذي كان عبارة عن كتلة تمثل جهة واحدة وكبيرة جدا تقابلها كتل صغيرة جدا».

من جهته اكد القيادي في ائتلاف دولة القانون عباس البياتي ان عراق ما بعد الانتخابات سيكون عراقاً قوياً معتمدا على نفسه ، وتحكمه حكومة اغلبية بصلاحيات اوسع لرئيس الوزراء وقادر على اختيار وزرائه ، تقابله معارضة قوية وحكومة ظل ، ويكون نائب الرئيس تابع للمعارضة ، وهذه تعد نقلة نوعية في معالم المدنية عبر الية الاقتراع.

واضاف «اما البعد الاخر يجب ان يكون فيه العراق كدولة مؤسسات ودولة قانون ودستور والاخير هو من يتحكم بالمعالم الجديدة ، وان تكون هناك رؤية اقتصادية للنهوض بواقعه الاقتصادي على وفق سياسات رصينة. واضاف ان «كل ذلك مقدمات يسبقها تحقيق امن كامل يتمتع به الجميع في ظل بلد ذي سيادة وارادة وبعيدا عن التدخل الخارجي مهما كانت قوته وسواء كانت قوة عربية او اقليمية او دولية ، وتكون المصلحة الاولى والارادة الاولى للشعب وليس لفئات وان تكون هناك دولة قانون ومؤسسات بعيدا عن الطائفية والعرقية ، وان يكون عراقا جديدا يتمتع بعلاقات طيبة مع جميع دول العالم بعيدا عن لغة العنف لان استقرار العراق هو استقرار للمنطقة» . واكد ان «العراق الان يسير على وفق ارادة الدولة وليس ارادة الحكومة ، ولهذا فكل شيء ثابت والحكومات تتغير، وهنا يجب ان يعين الافضل لتولي مهمة ادارة الوزارات».

الجامعة العربية: صناديق الاقتراع هي الفيصل بين القوى السياسية في العراق

محللون سياسيون: البلدان العربية تتعاطى إيجابياً مع الانتخابات العراقية

بغداد / المدى

أكدت جامعة الدول العربية احترامها لنتائج الانتخابات في العراق، مشددة على أن الفيصل والحاكم بين جميع القوى السياسية والمرشحين هو الاحتكام إلى صندوق الانتخابات، وداعية إلى وضع مصلحة العراق فوق الجميع.

واشار بيان وزع صباح امس بمقر الامانة العامة للجامعة العربية « أن رئيس بعثة الجامعة العربية في العراق سيقدم تقريرا للأمين العام للجامعة العربية السيد عمرو موسى حول نتائج الانتخابات العراقية».

من جهته اكد السفير أحمد بن حلي نائب الأمين العام للجامعة العربية «أنه ليس هناك شك، أن ما يهمنا هو أن تكون نتائج الانتخابات في العراق هي الفيصل والحاكم بين الجميع»، مشيرا إلى أن الجامعة العربية يهمها أن تكون هناك تهدئة في العراق بين جميع القوى السياسية والمرشحين والاحتكام إلى صندوق الانتخابات.

وطالب بن حلي الجميع بوضع مصلحة العراق فوق أية مصلحة حزبية ضيقة وقال «هدفنا هو إنجاح هذا الاستحقاق الانتخابي ونتائجه وانطلاق العراق إلى مرحلة أخرى جديدة يتمناها الشعب العراقي وكل الشعوب العربية للخروج من هذه المرحلة الصعبة.

فيما يرى محللون سياسيون ان الانتخابات العراقية الأخيرة لاقت قبولاً واضحاً في العديد من الاوساط العربية، وهو أمر لم تشهده الانتخابات السابقة.

ويشير هؤلاء المراقبون الى انهم وجدوا تطوراً في مستوى الخطاب الاعلامي العربي، لافتين الى ان المتابع لما ينشر على صفحات الجرائد وما يبث في الفضائيات يجد ان هناك بعض التحول في طريقة تعامل النخب في الدول العربية مع الانتخابات.

في المقابل يرى بعض المراقبين بان هذا التحول قد يثير المخاوف في المؤسسات الرسمية في المنطقة وهي مخاوف كانت مسيطرة منذ التغيير الذي حصل في العراق عام ٢٠٠٣ على اذهان وتوجهات اغلب الحكومات العربية ،بعد ان كان اي تقدم او تطور سياسي يحدث في العراق يقابل في احيان كثيرة بالتشكيك او الرفض المعلن او المبطن من بعض الحكومات ووسائل الاعلام العربية التي تقتصر في تغطيتها على ابراز الجوانب السلبية للعملية الديموقراطية لتعكس صورة سوداوية لمجتمعاتها عن الوضع الجديد في العراق.

استاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد خميس البدري يصف هذا التعاطي بانه ديدن الحكومات التي تتخوف من الديموقراطية، في محاولة منها لاقصاء الحريات في مهدها قبل تصديرها الى شعوبها او مجتمعاتها، مشيرا الى ان تلك الحكومات قلقة من نجاح التجربة العراقية وغالبا ما تسعى الى اظهار صور العنف والدمار والفوضى التي رافقت عملية التغيير في العراق لزرع الرعب والقلق في نفوس شعوبهم كي يستسلموا الى فكرة بقاء الانظمة الشمولية وسلطة الفرد الاوحد في بلدان لم تتعرف بعد على اشكال الديموقراطية بكل تجلياتها، مذكرا بأن التعاطي الجديد لتلك الحكومات ووسائل الاعلم العربية مع الحدث العراقي في الانتخابات الاخيرة أخذ شكلا اكثر موضوعية نسبيا وكان يتسم بالابتعاد عن التشنج السلبي نوعا ما. من جهته يرى استاذ الاجتماع في الجامعة المستنصرية كامل المرايات ان هناك تفاوتاً بين المجتمعات والحكومات العربية في قضية التعاطي مع الشأن العراقي عموماً، والانتخابات البرلمانية الاخيرة خصوصاً، وان هناك تقدماً في مستوى وعي الجماهير بتعاطيها الجديد في محاولة للخروج من عباءة حكوماتها التي اخذت تركن الى الحقيقة الواقعة تدريجياً، وتقترب من ابراز خطاب مغاير اكثر موضوعية يتسم بالعقلانية، مضيفاً: «هذا لا يمنع من ان هناك احزاباً وحكومات عربية ما زالت تراهن وتصر على افشال التجربة العراقية، وتحاول اقناع شعوبها بما تمتلكه من وسائل واجندات بقرب نهاية الديموقراطية الوليدة في العراق وعدم شرعيتها، لكن مدى القبول الذي اعلنته الجماهير العربية للانتخابات الاخيرة يعتبر تحولاً جوهرياً في طريقة تعامل النخب العربية والاوساط الشعبية مع الواقع العراقي، ما قد يثير مخاوف بعض الاوساط الرسمية في المنطقة».

واعرب المرياتي عن امله بان تستثمر النخب السياسية في العراق هذا التقارب الجماهيري العربي لادامة جسور التواصل وانهاء حالة الجفاء التي صنعتها بعض الانظمة العربية للعمل بشكل جاد لتعميق الاواصر المشتركة في هذه المرحلة المهمة للدولة العراقية.